

ملحق

السنة الثانية

العدد ٥٨

الجريدة الرسمية

للمملكة العربية السعودية

و ٢ ايلول سنة ١٩٣١

عمان : الاربعاء في ١٩ ربيع الآخر ١٣٥٠

مذاكر المجلس التشريعي

محضر الجلسة الثالثة للدورة فوق العادة الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني

هكذا صنفه المحقق

الجلسة الثالثة

افتتحت الجلسة الثالثة للدورة فوق العادة الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني المصادف يوم الاثنين المصادف في ٢٤ ٤٨ ١٣١ برئاسة فخامة رئيس الوزراء وحضور اكثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة سوى ماجد باشا العدوان وسعيد بك المفتي
فخامة الرئيس - فليقرأ الضبط السابق
فقري

فخامة الرئيس - عندنا قانون تقسيم اراضي بني حسن ورد علينا من لجنة القوانين توفيق بك - لقد دقت لجنة القوانين في قانون تقسيم اراضي بني حسن وقبلته بالشكل الذي رأيتوه في النسخ الموزعة عليكم غير ان بعض الافراد من العشيرة المذكورة قدموا الآن استدعاءات تتضمن شكائهم من هذا القانون لذلك افترحت تعطيل الجلسة مقدار ربع ساعة لتجتمع اللجنة وتنتظر في هذه الشكاية ثم تبدي لكم رأيها فيها

فخامة الرئيس - اذا رأيتم من المناسب فلترفع الجلسة الآن لحينما يتم اللجنة تدقيقاتها بشأن الشكايات على القانون المذكور الواردة من بعض افراد العشيرة

فوافق المجلس على ذلك وعطلت الجلسة ربع ساعة

فخامة الرئيس - افترحت الجلسة الكلام لتوفيق بك السكرتير العام

توفيق بك - كانت لجنة القوانين نظرت في قانون تقسيم اراضي بني حسن في جلستها المتعديتين بتاريخ ٢٠ و ٢٢ الجاري، ووافقت عليه بالشكل الذي رأيتوه موزعاً عليكم وبناء على الشكايات التي وردت اجتمعت اللجنة مرة ثانية خلال العطلة التي قرعتها ووجدت ان قسماً ضئيلاً من عشيرة بني حسن يتقدمون القانون بمجموعه و يطلبون الغائه وبقاء التقديم على قدمه مع ان مدير الاراضي كان ذكر في الاسباب الموجبة الاعتبارات التي اوجبت وضع القانون

ومن المعلوم ان كل مشروع حيوي لا بد ان يوجد له من يقرض عليه، ومع ذلك بحثت اللجنة طويلاً في الشكايات ورأت انها لا تحتوي على امور جوهرية يمكن ان تتخذها وسيلة لرفض او اعادة النظر فيه، بل لاحظت بكل استغراب ان بعض هؤلاء الشاكرين قد وقع على مضابط اخذتها منهم دائرة الاراضي وهي تتضمن ان التقسيم الجاري موافق وعادل، وفهمت ايضاً ان التقسيم كان جري بمعرفة رؤساء جميع الربطات وشيوخها ولكن اختلافات حدثت اخيراً بينهم ادت لهذه

الاعتراضات في غير محلها، وليس من المعقول ان يبطل عمل نافع كهذا بمجرد اعتراض نفر ضئيل عليه لاسيما وقد تكبدت الخزينة ستة آلاف جنيه في سبيل التقسيم الذي تم باشتراك ذوي المصلحة كما اسلفت

والخلاصة ارى ان لا سبيل للالتفات لما قيل ولو فرضنا جدلاً ان هنالك عدم رضا من قسم قليل فلا ينبغي ان يحول ذلك دون فائدة المجموع، ولهذا ارى ان نداوم على قراءة القانون وان لا نلتفت الى اعتراضات غير وجية

سلطي باشا الابراهيم - يفهم من مذكرة مدير الاراضي انه من حين اقام تقسيم عشائر بني حسن لحد الآن لم يحصل سوى شكائين من بعض افراد العشيرة وهذا بما يدل على قبول عموم عشائر بني حسن هذا التقسيم وعددهم خمسة عشر الف نسمة تقريباً ولو فرضنا ان بعض المزارعين يعز عليهم كراهم الذي فلهوه بالسنة الماضية استعداداً لزراعة هذه السنة، بما ان بعض الزراع لا يهتموا كثيراً بامر الفلاحه نظراً لعجزهم والبعض لتكاسلهم عن تكرير اراضيهم ولكن من الواجب ان يرجع الامر الالم على المهم فالاهم للموافقة على اتمام هذا التقسيم الجاري بصورة افراز به حيث كل احد من المزارعين من الآن وصاعداً يكون منفرداً عن الآخر ويكون مجبوراً للاهتمام بشكرير ارضه ويستعملها كيف شاء فعندها يتناول من محصولاتها اضعافاً ومع ذلك فان الحكومة انفقت مبالغ جسيمة على المساحة التفصيلية والتحديد، وان الموافقة على تقسيم اراضي بني حسن لمو دليل قوي لاجراء الافراز لبقية الاهالي كونه من اهم وانفع الامور للاهلين المزارعين فألفت نظرفخامة الرئيس للاعتناء بامر الافراز للعموم على ان يكون المفوض شامل جميع الاهلين

توفيق بك - فليبدأ بالقانون

المادة الاولى - يسمى هذا القانون (قانون تقسيم اراضي بني حسن لسنة ١٩٣١) وبمعل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

توفيق بك - ان اللجنة اضافت الى اصل المادة التي وردت بالمشروع الفقرة الاخيرة انه من الضروري ان يكون القانون حاوياً على مبدأ تاريخ العمل به

رفيقان باشا - انا ارى من اللازم ان يكون هذا القانون عمومي

فخامة الرئيس - اضع المادة الاولى بالرأي

فوافق المجلس على قولها

المادة الثانية - تعني كلمة (ربطة) في هذا القانون فئة من الناس مشتركين معاً في التصرف

بارض ما وقد تتألف هذه الربطة اما من افراد ينتمون جميعاً الى عشائر بني حسن او من افراد ينتمي قسم منهم الى عشائر بني حسن وقسم الى غيرهم او من اشخاص كلهم ينتمي الى غير عشائر بني حسن

توفيق بك - ان هذه المادة تعرف ما هي الربطة ومن تتألف .

حمد باشا بن جازي - لماذا لا تولف لجنة لتذهب ولتدقق الحالة لانه يوجد بعض المتضررين من تطبيق هذا القانون ؟

قاسم افندي المندواوي - ان هذا القانون هو قانون مهم واجب الاداء وكان يطبق على عموم الخلق فخامة الرئيس - اضع المادة الثانية بالرأي

فوافق المجلس على قبولها

المادة الثالثة - ان تقسم اراضي عشائر بني حسن للمبينة تفاصيله في الجدول الملحق بكتسب بموجب هذا القانون شكلاً قانونياً ويعتبر نهائياً وحاسماً في جميع المقاصد .

فوافق المجلس على قبولها

المادة الرابعة - عندما تنتقل ارض ما من ربطة الى اخرى بموجب التقسيم النافذ يقتضى هذا القانون بتولى المتصرف الجديد التصرف بالارض الآنف ذكرها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ صدور هذا القانون فاذا امتنع احد عن ترك ارضه للمتصرف الجديد يجري تسليمها بواسطة مأمور الاجراء استناداً الى مذكرة من مدير الاراضي .

فوافق المجلس على قبولها .

المادة الخامسة - تحفظ في دائرة الاراضي خريطة لاراضي عشائر بني حسن ولكل من شاء ان يطلع عليها .

عوذه بك - ارجو ان يقال ولكل من اصحاب العلاقة فقط

سمير بك الرفاعي - نحن نريد ان يطلع عليها كل الناس بلا تحديد

فخامة الرئيس - اضع المادة الخامسة بالرأي

فوافق المجلس عليها

المادة السادسة - (١) كل حوض موصوف في الخريطة المذكورة في المادة السابقة بانه (حوض بلد) خصص لقرية ما لانشاء الابنية عليه من قبل المزارعين ولم يدخل في التقسيم يكون مخصصاً باصحاب اراضي تلك القرية على ان تبقى الابنية وكذلك الآبار والكهوف التي تكون معمورة

ومستعملة عند صدور هذا القانون عائدة لاصحابها ولم حق المرور اليها اما الآبار والكهوف غير المعمورة فتنتقل الى المتصرفين بالبدد مع الاراضي .

(٢) كل نزاع يقع على حيازة اي بناء او بئر او كهف يحل من قبل مدير الاراضي الذي يكون قراره فيه قطعياً

(٣) معاملات المبادلة او البيوع التي تجري بين افراد عشائر بني حسن خلال ستة شهور من تاريخ صدور هذا القانون فيما يختص بالابنية او الآبار او الكهوف المعمورة تعفى من رسوم التسجيل .

توفيق بك - كانت هذه المادة سطرًا واحدًا لاني بالمرام واللجنة جعلتها بالشكل الاخير اذ ربما حدثت اختلافات بشأن البيوت والآبار ولربما يعض الناس يميلون الى التبادل بالآبار والاراضي فخامة الرئيس - اضع المادة السادسة المركبة من ثلاثة فقرات بالرأي فوافق المجلس عليها

المادة السابعة - فور صدور هذا القانون تملق في دائرة تسجيل جرش قائمة بذكر فيها كل حوض من تلك الاراضي حسب التحديد الذي اجري وفقاً لاحكام قانون تحديد الاراضي ومسحها وتشميتها لسنة ١٩٣٠ واسماء اصحاب ذلك الحوض ومقدار حصصهم فيه وبطلي مأمور التسجيل الى رئيس كل ربطة نسخة من الجزء الذي يخص ربطة من تلك القائمة وياخذ منه وصولاً بذلك .

فخامة الرئيس - اضع المادة السابعة بالرأي

فوافق المجلس على قبولها .

المادة الثامنة - (١) يجوز لكل فرد من افراد اية ربطة ان يقدم الى قائم مقام جرش خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ القائمة الى رئيس الربطة استدعاء بمعرض فيه على القائمة اما على اساس ان اسمه اغفل فيها او ان حصته قد درجت بصورة غير صحيحة او غير ذلك تبعاً للواقع .

٢ - يدفع مبلغ جنبة فلسطيني واحد الى اللجنة كتأمين مع كل اعتراض يقدم وبماد هذا المبلغ الى الدافع اذا عدلت القائمة نتيجة الاعتراض اما اذا لم تعدل فيصبح التأمين حقاً للجنة .

توفيق بك - المقصد من ذلك ان لا تقدم اعتراضات غير محقة اما الحق فيعاد اليه التأمين .

فوافق المجلس عليها

المادة التاسعة - (١) تسمع الاعتراضات من قبل محكمة خاصة مؤلفة من أحد قضاة البداية أو الاستئناف يعينه وزير العدلية ويكون رئيساً ومن قاضٍ من جرش وموظف من دائرة الأراضي يعينه مدير الأراضي.

(٢) للمحكمة الخاصة في قيامها بوظائفها بموجب هذا القانون عين الصلاحية الممنوحة للمحكمة بدائية وعليها ان تدعو رؤساء الفرق والرباطات والشيوخ ذوي العلاقة بالقضية لحضور مرافعات الاعتراض للاجابة على اية اسئلة توجه اليهم وبعد ان تستمع للاعتراضات وتنظر في الظروف والاعتبارات الخاصة في كل قضية تصدر حكمها على ما يكفل تحقيق العدل في تلك القضية ويكون قرارها قطعياً.

فوافق المجلس على قبولها

المادة العاشرة - (١) بعد ان تكون المحكمة قد استمعت لجميع الاعتراضات على القائمة وحكت فيها تعتبر القائمة بشكائها المصحح نهائياً حاسمة فيما يتعلق بالتصرف بأراضي عشائر بني حسن ولا يجوز لاية محكمة ان تستمع دعوى من شأنها الطعن بشروعية القائمة المبحوث عنها.

(٢) تقدم القائمة بشكائها المصحح نهائياً الى مدير الأراضي وعلى مدير الأراضي بالاستناد اليها ان يصدر الى الاشخاص المدرجة اسماؤهم فيها سندات تصرف مجاناً بالأرض التي يتصرفون بها (ما عدا اثنان النماذج).

(٣) اذا لم يقدم اي اعتراض على اية قائمة خلال المدة المنصوص عليها في المادة (٨) من هذا القانون فعلى المحكمة الخاصة ان تصدق تلك القائمة بشكائها وترسلها الى دائرة الأراضي.

فوافق المجلس على قبولها

المادة الحادية عشرة - لا تطبق احكام المادتين السادسة والسابعة من قانون تحديد الأراضي ومسحها وتعيينها لسنة ١٩٣٠ على تحديد اراضي عشائر بني حسن.

قاسم افندي الهنداوي - ما القصد من المادتين المذكورتين

توفيق بك - تتعلق في الحدود فقط وفي امر تعيينها بالنسبة لحدود القرى ولما كان تقسيم

أراضي بني حسن قد تم فلا حاجة للنص على كيفية حل الاختلاف

فوافق المجلس على قبولها

المادة الثانية عشرة - يستثنى من الطوائع والرسوم على انواعها جميع الاوراق والاحكام المتعلقة بالقضايا التي تراها المحكمة الخاصة

فوافق المجلس على قبولها

توفيق بك : كان محمد باشا السعد كلف ان يطبق القانون على العموم فنظرت اللجنة في تكليفه ووجدت ان قانون تقسيم اراضي بني حسن له ظروف خاصة ولا بد ان تطبقه على عموم الأراضي ولذلك رأينا ان ننظر في هذا الاقتراح على حدة وان ينظم قانون آخر لاجل اراضي اربد.

قاسم افندي الهنداوي - هل عندهم سندات طابولام ؟

توفيق بك - قسم منهم عنده وقسم آخر ما عندهم سندات

قاسم افندي - اقترح ان يشمل هذا القانون اراضي المطوبة كما تشمل اراضي بني حسن الموجود فيها اسناد قليك

محمد باشا السعد - اني ارى مشروع قانون تقسيم اراضي بني حسن له امر حيوي، وينبغي ان يشمل عموم بلاد الامارة للاسباب الآتية : معلومكم بان اكثر قرى بلاد الامارة قرى جسيمة واكثرية اراضيها مشاعة ويوجد فيها جماعات وعائلات متفرقة لهذا تجدون النزاع والمشاحنات بصورة دائمة على الحدود وفي وقت الحصاد، لذلك اذا جرى تقسيم اراضي هذه البلاد على شكل مشروع قانون تقسيم اراضي بني حسن وتخصص كل حوض الى فرقة او فئة تقل المشاحنات والقلق الدائم على الحدود وغيرها وعندئذ اذا سمحت لهم الفرصة يكفون مأموماً والتسجيل على نفقتهم ويفرز لكل انسان سهمه على حدة وكلهم يعرفون ان الفئة مها كانت قليلة يحصل الاتفاق والتضامن فيما بينهم اكثر مما لو كانوا فئات مجتمعة سوية ويصبح الواحد في مأمن على ان يجرى ويسم ارضه حسب الفن الحديث الى امد بعيد لهذا الفت انظار مجلسكم للمقر الى هذه البيانات.

ان ناحية الرمثا رغم اتساع اراضيها لا يوجد لدى احد منهم سندات تصرف حتى لو احتاجت هذه الناحية او احدى قرىها ان تستدين من المصرف الزراعي او يبيع احد منهم لا يمكنه ان يبرز لمحات الايجاب اشياء رسمية توصله الى طلبه.

توفيق بك - ارجو من ديوان المجلس ان يبلغ الحكومة ملاحظات العضو المحترم لتنظر فيها وتجري الايجاب

نخاعة الرئيس : اضع مجموع القانون بالرأي

فوافق المجلس على قبول مجموع القانون

توفيق بك - تنتهي اشغال المجلس يوم الاثنين القادم

عادل بك - بما اننا انتهينا من جميع اعمالنا فلا بأس من استصدار ارادة سنية اخرى بدلا من ان تبقى الاعضاء الى آخر الشهر

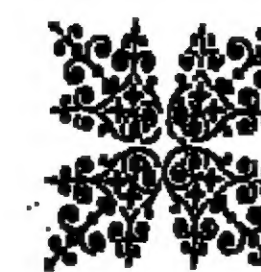
توفيق بك - لم نر من حاجة لاصدار ارادة سنية اخرى ومع هذا فاذا اردتم فبالامكان
اصدارها غداً ان شاء الله

نخامة الرئيس - سمو الامير المعظم سيكون غداً خارج عمان وفي جهات الموقر
توفيق بك - اذا لابد من الانتظار الى آخر اليوم للمعين بالارادة السنية
نخامة الرئيس - الجلسة الآتية في ٣١-٨-١٩٣١ يوم الاثنين في الساعة العاشرة
ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

« تصحيح خطأ »

جاء في ملحق الجريدة الرسمية العدد (٥٧) والصحيفة « ٤٤٨ » في بيانات المصو عادل بك
لفظة « يتثنى » وصححها « يتسنى »



هكذا صحت القول